ISSN: 2090 – 0449 Online
ISI International Scientific Indexing, [8140].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.1].

تداعيات مجزرة ساقية سيدي يوسف ٨ فيفري ١٩٥٨م على المغرب العربي

د. عبد الوحيد جلامة
أستاذ محاضر تاريخ الحركات الوطنية المغاربية
قسم العلوم الإنسانية - جامعة العربي بن مهيدي
أم البواقي – الجمهورية الجزائرية

مُلَخّص

منذ انطلاقة الثورة التحريرية الجزائرية سنة ١٩٥٤م، اتبعت السلطات الاستعمارية الفرنسية سلسلة من الإجراءات السياسية والعسكرية والتي هدفت من ورائها إلى عزل الثورة عن محيطها المغاربي والدولي، وفي هذا السياق قامت السلطات الاستعمارية بشن حرب شرسة على طول الحدود الشرقية والغربية، خصوصا بعد إصدار مجموعة من القوانين الداعمة لهذه السياسة لعل أبرزها سنها لقانون حق التتبع، الذي يسمح للجيش الفرنسي، بتتبع أفراد جيش التحرير الوطني إلى داخل الأراضي التونسية، مما أنتج ظهور مجموعة من الحوادث على طول الحدود الشرقية، أبرزها حادثة ساقية سيدي يوسف في ٨ فيفري ١٩٥٨م والتي خلفت العشرات من القتلى والجرحى وصدى إعلامي كبير نتج على إثره تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية، كما أدخلت هذه القضية منطقة المغرب العربي في دوامة الصراع السياسي والاستراتيجي بين القوى الكبرى، مما جعلها مفتاحًا لتسرب نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي. ولإنجاز هذا البحث اعتمدت على المنهج التاريخي الوصفي والاستنتاجي؛ لأنهما الأنسب في تتبع أحداث وتطورات ما بعد مجزرة قرية ساقية سيدي يوسف التونسية ومعرفة ما ترتب عنها من تداعيات سياسية ودبلوماسية على القضية الجزائرية ومنطقة المغرب العربي، وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: أدى الصدى الإعلامي للمجزرة في التعريف بالقضية الجزائرية لدى العديد من دول العالم، التي سارعت إلى استنكار هذه الحادثة وإعلان تعاطفها مع القضية الجزائرية.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٢٣ يوليو ٢٠١٩
تاريخ قبـول النشـر: ١٩ أغسطس ٢٠١٩

كلمات مفتاحية:

الثورة الجزائرية؛ العلاقات التونسية-الجزائرية؛ العلاقات التونسية-الفرنسية؛ معارك الحدود؛ حق التتبع؛ ساقية سيدي يوسف؛ المساعي الحميدة

معرِّف الوثيقة الرقمي:

DOI 10.12816/0055846

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

عبد الوحيد جلامة. "تداعيات مجزرة ساقية سيدي يوسف ٨ فيفري ١٩٥٨م على المغرب العربي".- دورية كان التاريخية.- السنة الثانية عشرة- العدد الخامس والأربعون؛ سبتمبر ٢٠١٩. ص ٨٣ – ٩٢.

مُقدِّمَةُ

إن المسألة المتعلقة بالاعتداء الفرنسي على قرية ساقية سيدي يوسف التونسية في ٨ فيفري ١٩٥٨م؛ تتجاوز الحلقة الضيقة الخاصة بالعلاقات التونسية-الفرنسية وعلاقة هذه الثنائية بالثورة الجزائرية وسياسة فرنسا في الجزائر خاصة وفي المغرب العربي عامة، خصوصًا أنها كانت تهدف من ورائها للقضاء على مشروع الكفاح الوحدوي لبلدان المغرب العربي، الذي كان مخيفا إلى درجة كبيرة لفرنسا، كما أن المجزرة ترتب عنها أبعاد دولية سياسية واستراتيجية وإنسانية دولية. ويرمي هذا البحث المتواضع إلى إبراز تداعيات مجزرة قرية ساقية سيدي يوسف التونسية على منطقة المغرب العربي ما بين ١٩٥٨-١٩٦٢م وأيضا توضيح تداعيات المجزرة على العلاقات الفرنسية التونسية وكيف حاولت القوى السياسية الكبرى (بريطانيا-الو.م.أ)؛ استغلال المجزرة

من أجل إيجاد موطئ قدم لها داخل منطقة المغرب العربي تحت ستار إصلاح ذات البين بين فرنسا وتونس في إطار ما عرف تاريخيا بالمساعي الحميدة. ومن خلال ما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية:

- كيف أثرت مجزرة ساقية سيدي يوسف على العلاقات الفرنسية-التونسية؟
- ما هي تداعيات التدخل الأمريكي-البريطاني على القضية الجزائرية ومنطقة المغرب العربي؟

أولاً: تداعيات مجزرة ساقية سيدي يوسف على العلاقات التونسية –الفرنسية

إن المتتبع للعلاقات التونسية-الفرنسية؛ يلاحظ أنها عرفت نوع من الاستقرار خلال السنوات الأولى من استقلال تونس، غير أن هذه العلاقات سرعان ما عرفت تبدلات وتغيرات بدءا من سنة ١٩٥٧م، بسبب الاعتداءات العسكرية الفرنسية على المناطق الحدودية التونسية؛ لتزداد هذه العلاقات تأزما عندما قام سلاح الجو الفرنسي بالجزائر بقصف المدنيين العزل في قرية ساقية سيدي يوسف مع مطلع سنة ١٩٥٨م، بحجة ملاحقة فرق جيش التحرير الوطني الجزائري داخل الأراضي التونسية[١]. وعلى إثر الاعتداء الفرنسي على الساقية، سارعت الحكومة التونسية إلى اتخاذ إجراءات سريعة وردعية للرد على الاعتداءات الفرنسية، حيث تم غلق خمسة قنصليات في كل من: قابس، قفصة، الكاف، سوق الأربعاء، مجاز الباب؛ وأيضا تم طرد عدد كبير من المعمرين الغير مرغوب فيهم والمقدر عددهم بأربعمائة معمر[٢] وفي نفس الوقت أعلنت الحكومة التونسية في يوم ١٢ فيفري ١٩٥٨م، عن منع أية سفينة حربية لدخول ميناء بنزرت[٣] وفي ١٤فيفري، صادق مجلس النواب على قانون ألغى معاهدة سنة ١٩٤٢م والتي تنص بأن ميناء بنزرت ميناء فرنسي ولا يشكل جزء من الأراضي التونسية[٤].

هذا على المستوى الداخلي، فأما على المستوى الخارجي فأمرت الحكومة التونسية سفيرها القار بواشنطن ومندوبها القار لدى هيئة الأمم المتحدة، بالقيام بإجراءات سياسية من اجل التعريف بالقضية التونسية لدى الرأي العام العالمي وفي السياق اجتمع السيد "منجي سليم" مع السيد "همارشود" الأمين العام للأمم المتحدة وقد استمرت المباحثات بين الطرفين لحوالي أربعين دقيقة وبعد انتهاء اللقاء سلم السفير التونسي، مذكرة بخصوص مجزرة ساقية سيدي يوسف للأمين العام[٥]؛ شرح من خلالها حيثيات ونتائج المجزرة، كما أشارت المذكرة إلى إمكانية تدهور العلاقات التونسية-الفرنسية في ظل تجدد مثل هذه الاعتداءات الفرنسية على المناطق الحدودية وختمت المذكرة بتبليغ الهيئة الأممية عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة التونسية داخل تونس والتي تهدف كلها إلى حفظ السلم، ومن أهم ما جاء في المذكرة ما يلي:

"... في يوم ٠٨ فيفري١٩٥٨ على الساعة العاشرة صباحا استهدف الطيران الفرنسي فجأة قرية ساقية سيدي يوسف المتاخمة للحدود الجزائرية، لقد تعاقبت أسراب من الطائرات الفرنسية متكونة من ٢٥ طائرة قامت بقصف التجمعات السكانية....يوم السوق الأسبوعية إذ عجت فيه المنطقة بحركة الأهالي واللاجئين الجزائريين الذين كانوا ينتظرون المساعدات التي يقدمها لهم الصليب الأحمر الدولي وبمساعدة الهلال الأحمر التونسي، ولقد استمر القصف مدة ساعة و ٢٠ دقيقة مخلفا ٧٩ قتيلا من بينهم ١١ امرأة و ٢٠ طفلاً و١٣٠ جريحًا،... وقد دمر الجزء الأكبر من القرية منها المساكن والمباني المدنية ومدرسة ابتدائية بل حتى الشاحنات التابعة للصليب والهلال الأحمرين ... إن ذلك الهجوم يعتبر اعتداء فرنسيًا مسلحًا ويدخل ضمن الاعتداءات المتكررة للقوات الفرنسية منذ شهر ماي ١٩٥٧ والتي ينتج عنها في كل مرة خسائر بشرية ، واختطاف مواطنين تونسيين ... حيث احتجت الحكومة التونسية في العديد من المرات لدى الأمين العام للأمم المتحدة عن الاعتداءات... وبأمر من الحكومة التونسية ، أبلغ مندوب تونس لدى الأمم المتحدة مجلس الأمن بالوضع المتأزم الناتج عن العدوان...كما طالب مندوب تونس من السيد الأمين العام للأمم المتحدة اتخاذ القرار الأنجع والكفيل بإيجاد انفراج للوضع الذي يهدد أمن تونس ..."[٦].

وكرد على تدابير الحكومة التونسية، حاولت الحكومة الفرنسية إثارة مشكلتين جديدتين، فالمشكلة الأولى عملت من خلالها الحكومة التونسية على استغلال مشكلة العلاقات القنصلية من أجل صرف الأنظار عن فعلتها الشنيعة بقرية ساقية سيدي يوسف، وتم ذلك عن طريق تكثيف النشاط السياسي والدبلوماسي داخل البلاد التونسية عن طريق سفارتها بتونس، وهذه الأخيرة ما فتئت أن تكرر الاحتجاجات

وتعدد المذكرات الموجهة لكتابة الدولة للشؤون الخارجية منذ أن أعلمتها كتابة الدولة بقرار الحكومة التونسية القائل بغلق القنصليات الخمسة؛ فرغم علم الحكومة الفرنسية بان قرار الحكومة التونسية لا يصبغ بأية صبغة عاطفية ولا يرمي إلى مقاصد مخفية، بل هو في ذاته وسيلة ترى الحكومة اتخاذها في نطاق واجب حفظ الأمن والسهر سلامة السكان والأجانب بصورة خاصة بما فيهم الفرنسيين، وأنها أيضا في مجملها تعبر عن السيادة الوطنية وللحكومة الحق في أن تقررها وتنفذها ضم جملة الإجراءات المتخذة في ظروف استثنائية مشابهة للظروف التي تعيشها الجمهورية التونسية في هذه الأثناء[٧].

أما المشكل الثاني؛ فيتمثل في إثارة مشكل الحدود بين تونس والجزائر، حيث عملت الحكومة الفرنسية على محورت نتائج الاعتداء على ساقية سيدي يوسف وجعلها نتيجة حتمية لغياب الأمن على طول الحدود بين تونس والجزائر، إذ حاولت الإدارة الفرنسية وضع خطط من أجل مراقبة الحدود، وفي هذا السياق شكلت المجزرة، منبع لظهور فكرة حراسة الوحدات الفرنسية الموجودة في الجزائر للحدود الشرقية من أجل عزل الجزائر استراتيجيا[٨]، لكن السلطات الفرنسية عملت أيضا على إيقاف ومنع تسرب النفوذ الأمريكي إلى منطقة المغرب العربي باعتبار أن الأمريكيون كانوا الأكثر حرصا على تكليف ملاحظين من دول الحلف الأطلسي أو من الأمم المتحدة لحراسة الحدود الجزائرية-التونسية[٩]. أما موقف "الحبيب بورقيبة" من المساعي الفرنسية، فقد رفضها باعتبارها أهملت المشكلة الأساسية –الثورة الجزائرية- وأن هذا الإجراء ينقص من هيبة وسيادة دولة تونس المستقلة باعتبار أن هذه القوات هي استمرار لبقاء القوات الفرنسية داخل الأراضي التونسية وكما هو معلوم أن تونس ومنذ استقلالها سنة ١٩٥٦م؛ تعمل على إجلاء القوات الفرنسية عنها، لدى تمسك " الحبيب بورقيبة" بموقفه تجاه اعتبار القضية الجزائرية طرفا أساسيا في النزاع الحدودي الفرنسي-التونسي[١٠].

وحول هذه القضية والمتعلقة بفكرة حراسة الحدود بقوات أممية؛ حاولت جبهة التحرير الوطني الجزائرية من خلال لسان حالها "جريدة المجاهد"، التعليق عن المشروع محاولة بذلك كشف الموقف الحقيقي لفرنسا منه هذا من جهة ومن جهة أخرى تحسيس هيئة الأمم المتحدة بمسئولياتها، لدى كتبت الجريدة مقالا حول الموضوع ومن أهم ما جاء فيه ما يلي: "...لكن استعمال القوات الأممية والبوليس في حراسة الحدود التونسية-الجزائرية، يناقض ما تقتضيه طبيعة القوات الأممية نفسها؛ التي لا يمكن إلا أن تسهر على السلم وأن تراقب تنفيذ توصيات هيئة الأمم المتحدة ومبادئها والتي وافقت على توصيات ترمي إلى إنهاء الحرب والتي سجلت عرض الوساطة التونسية-المغربية، لكنها لن تضع سلطتها وقواتها إلا في خدمة السلم في الجزائر، ثم إن وضع قوات أممية من أجل حراسة الحدود معناه أن هيئة الأمم المتحدة قد غفلت عن أصل الداء وهو حرب الجزائر،...، إن البوليس ألأممي العالمي لا يمكن أن يحول إلى فرع من مصالح لاكوست ولا يمكن أن يخدم قضية الحرب النفسية بالجزائر..."[١١].

وفي ظل هذه الظروف؛ سارعت الحكومة الفرنسية بعد عدوانها على الساقية، لرفع شكوى ضد الحكومة التونسية؛ لدى مجلس الأمن لتفادي خروج القضية الجزائرية من الثنائية إلى العالمية وهذه الخطوة تعتبر هجوم دبلوماسي معاكس، يضعها في مقام المعتدى عليه وسبب ذلك هو المساعدات التونسية المقدمة للثوار الجزائريين الذين يعتمدون على التراب الجزائري-الفرنسي وبأن الحكومة التونسية ليس في استطاعتها حماية أراضيها وضبطها والدليل على ذلك تواجد قواعد عسكرية لجيش التحرير الجزائري على أراضيها ومن أهم ما جاء في نص المذكرة الفرنسية يوم ١٥فيفري١٩٥٨م، ما يلي:

"...إن الحكومة التونسية عاجزة عن حفظ الأمن على الحدود الجزائري (الفرنسية)-التونسية، وقد أنشأ الثوار الجزائريون ،...، في تونس وبتواطؤ من السلطات التونسية؛ منظمة كاملة تمكنت من خرق الحدود عدة مرات ومن القيام بعدة غارات على الأراضي الجزائرية (الفرنسية)،...، وقد أصبحت هذه المنطقة منذ شهر جويلية الماضية، قاعدة لهيئة أركان حرب جزائرية تسير العمليات في شرق الجزائر،...، زيادة على ذلك تمد تونس الجزائريين بالإعانة المباشرة من طرف القوات التونسية والحرس الوطني والسلطات التونسية، تساهم في تهريب السلاح إليهم،...، ووجود جموع من الثوار يعملون وراء الحدود ،...، فأندرنا الحكومة التونسية بسوء العاقبة إذا استمرت في إعانة الثوار، فلم تستجب لنا وكانت غارة الطائرات الفرنسية على

تلك البلدة،...، وإن تحركات الجنود الفرنسيين قد منعت تماما،...، وتم إقصاء أربعمائة فرنسي،...، ووقع إغلاق قنصليات فرنسية بكل من: قفصة، مجاز الباب، قابس، الكاف، سوق الأربعاء..."[١٢].

وعلى إثر الشكوى التي قدمتها فرنسا إلى مجلس الأمن، ضد تونس في ١٥ فيفري ١٩٥٨م، واتهامها بمساعدة الثوار الجزائريين؛ قام "الحبيب بورقيبة" بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة الفرنسية، فغادر على إثرها السفير التونسي السيد "المصمودي" باريس وهذه الإجراءات جاءت من أجل الحفاظ والدفاع على مقومات السيادة التونسية وفق أحكام القانون الدولي، وفي هذا الصدد أصدرت كتابة الدولة للشؤون الخارجية؛ بلاغا تعلن فيه عن رغبتها في المحاكمة لدى مجلس الأمن ومن أهم ما جاء فيها ما يلي: "أمام أعمال الاعتداءات المتكررة التي يقترفها الجيش الفرنسي وخاصة قذف ساقية سيدي يوسف بالقنابل، فإن الحكومة التونسية قررت أن تتحاكم لدى مجلس الأمن في حالة تهديد الأمن والسلم في العالم، وقد أصدرت التعليمات إلى نائبها القار لدى هيئة الأمم المتحدة ليشرع في اتخاذ الإجراءات اللازمة"[١٣].

وبعد هذا البلاغ، رفع "الحبيب بورقيبة" القضية التونسية إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة والذي يعقد اجتماع له يوم ١٨ فيفري١٩٥٨م[١٤]، بسبب الغارة الجوية الفرنسية على قرية ساقية سيدي يوسف؛ حيث أعلن مكتب "همرشولد" الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة أنه لم يحدث ما من شأنه تغيير الترتيبات الموضوعة لعقد اجتماع مجلس الأمن[١٥] يوم الثلاثاء وقد أبلغ أعضاء الوفد التونسي "المنجي سليم" و"محمود المستيري" بذلك.

وعلى إثر إعلان تونس بأنها ستطلب من مجلس الأمن الدولي ببحث القضية، جرت محادثات خاصة يوم ١٣ فيفري ١٩٥٨م على الساعة ١٧ مساءا بين أعضاء الكتلة الآفروأسيوية في الأمم المتحدة مع العلم أن للكتلة عضوان وهما العراق واليابان، ومن أجل إيجاد سبل وطرق لعرض وكسب أعضاء جدد متضامنين مع تونس[١٦] بصفة عامة ومع القضية الجزائرية بصفة خاصة وأيضا إيجاد طرق لعرض القضية على المجلس من أجل إجباره على اتخاذ قرار حازم يكون ضد فرنسا وسياستها المطبقة في منطقة المغرب العربي[١٧].

وفي يوم ١٨ فيفري ١٩٥٨م، ناقش مجلس الأمن الدولي الشكوى التونسية ضد فرنسا على الساعة العاشرة، حيث استغرق الاجتماع ساعة وثلاث دقائق وقد انتهى الاجتماع بدون اتخاذ أي قرار وبدون أن يحدد موعدا لاجتماع أخر، وأثناء أشغال المجلس وبعد إقرار جدول الأعمال والسماح لمندوب تونس السيد "المنجي سليم" بحضور الاجتماع والذي جلس بدوره مقابل مندوب فرنسا؛ فاعترف هذا الأخير بوقوع العدوان ورغبة حكومته في التعويض على الحادثة، وخلال الجلسة تكلم مندوب بريطانيا الذي أوضح أن وجهة نظر حكومته والتي تكمن في "...أنها تعتبر أن المجلس يحظر عليه التدخل في الشؤون الداخلية للدول بموجب الفقرة السابعة من المادة الثامنة من ميثاق الأمم المتحدة..."[١٨].

وخلال اجتماع المجلس؛ جددت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، اقتراحا حول مشروع الوساطة الثنائية من أجل تسوية النزاع التونسي-الفرنسي وهذان الأخيران وقبل انعقاد المجلس، عبرا عن مواقفهما الأولية حول المشروع[١٩]؛ إذ أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية قبولها المبدئي للوساطة ثم أعلن بعد ذلك متحدث رسمي بلسان الحكومة التونسية، عن قبول بلاده للعرض الأمريكي-البريطاني وهذا ما أكدته الحكومة التونسية فيما بعد، خصوصا بعد إصدارها بلاغا رسميا؛ قالت فيه أنها تقبل الوساطة مبدئيا، لكن لم تتفق بعد على المسائل التي ستشملها الوساطة[٢٠].

أما مندوب الولايات الأمريكية؛ فقد صرح بـــ:"...إن قبول عرض الوساطة، ليس إلا دليل على الرغبة الصادقة في الوصول إلى حل للمشاكل القائمة بين المتنازعين..."، كما صرح في هذا الشأن مندوب السويد، حيث قال: "...إن المجلس يحسن صنعا إذ، رفع المناقشة لكي تجري مباحثات الوساطة في جو طيب..."[٢١].

أما مندوب تونس؛ فقد صرح بـــ:"...إن الحكومة التونسية؛ رغبت في تسجيل العدوان الفرنسي في مجلس الأمن، لاتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة بشأنه وأعلن ترحيبه بالوساطة، لأنها جاءت من دولتين صديقتين وأكد أنها لا تريد عرقلة هذه الوساطة،...، فأعلن عن موافقة حكومته على إيقاف النظر في شكواها، لكن أعرب عن خشيته في أن تؤدي الخلافات مع فرنسا إلى إبطال مفعول الوساطة ولذلك ترغب بلاده في الاحتفاظ بطلب عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن إذ لم تسفر الوساطة عن أية نتائج..."[٢٢]. ومن

خلال هذا التصريح؛ نجد أن الحكومة التونسية وافقت على وقف ما اتخذته من إجراءات في مجلس الأمن ضد فرنسا، لكي تتيح للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أن تقوما بتسوية النزاع القائم بينها وبين فرنسا، كما أعربت عن استعدادها لسحب شكواها من مجلس الأمن إذا وافقت فرنسا على سحب قواتها من تونس والتي قدر عددها بـ٢٢ ألف جندي وذلك قبل ٢٠ مارس القادم وهو يوم عيد استقلال تونس[٢٣] وعلى سحب شكواها المضادة ضد تونس والتي تتهم فيها تونس بإيواء أفراد جيش التحرير الوطني.

ومما سبق نستنتج أن الحكومة التونسية؛ ساهمت بقسط كبير في إخراج القضية الجزائرية من الثنائية الفرنسية-الجزائرية إلى العالمية، بفعل النشاط الدبلوماسي الكبير، داخل أروقة هيئة الأمم المتحدة وهذا ما ساهم في تدويلها عالميا وهذا الأمر أقلق فرنسا، وفي ظل هذه الظروف بدأ ظهور طرف ثالث في الأزمة ألا وهو مشروع التسوية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والتي هدفتا من خلال هذا التدخل إلى إيجاد موطأ قدم داخل منطقة المغرب العربي.

ثانيًا: تداعيات مجزرة ساقية سيدي يوسف على المغرب العربي-التدخل الأمريكي البريطاني

إن قصف قرية ساقية سيدي يوسف، قد سرع في تطور العلاقات التونسية-الفرنسية نحو القطيعة؛ خصوصا بعد لجوء تونس إلى هيئة الأمم المتحدة من أجل تسوية النزاع الثنائي ومع لجوء تونس إلى الهيئة الأممية؛ فهذا يعني إخراج القضية الجزائرية إلى أروقة الهيئة وتدويلها، لأن هذه المشكلة ستزيد من ضعف سيطرة فرنسا على المغرب العربي. وفي ظل هذه الظروف وقبل عقد جلسة مجلس الأمن يوم ١٨فيفري ١٩٥٨م، لمناقشة الشكوى التونسية، سارعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى عرض وساطتهما والتي عرفت بمهمة المساعي الحميدة[٢٤] على الطرفين المتنازعين واللذان بدورهما قبلا هذه المساعي يوم ١٧ فيفري ١٩٥٨م[٢٥]، وكانت تهدف هذه المساعي إلى تقريب الرؤى والمواقف بين تونس وفرنسا هذا من جهة ومن جهة أخرى كانت تهدف إلى تجنب التداول العلني للمشكل والذي إذا ما تم تداوله سوف يضع أعضاء الحلف الأطلسي في وضعية محرجة وصعبة ودقيقة[٢٦].

ومن الأسباب التي جعلت الإدارة الأمريكية تعرض وساطتها لحل الخلاف التونسي-الفرنسي، عقب الاعتداء على قرية ساقية سيدي يوسف ما يلي:

- ضعف مؤسسات الجمهورية الفرنسية الرابعة وتأثير سياستها بالجزائر على استقرار الحلف الأطلسي.
- الخطر الذي يمثله النظام الفرنسي على سلامة فرنسا والحلف الأطلسي[٢٧].
- ضعف السياسة الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية، حيث عجزت عن إيجاد حلول سلمية لها ولجوئها إلى اعتماد القوة العسكرية من جهة ومن جهة أخرى اعتماد سياسة الكرسي الشاغر في جلسات الأمم المتحدة[٢٨].
- التخوف من إمكانية تسرب وامتداد النفوذ السوفيتي نحو منطقة شمال إفريقيا، نتيجة لتزايد عداء شعوبها للغرب جراء الحرب الفرنسية في الجزائر[٢٩].
- عزل مصر وسياستها التحررية عن الأقطار المغاربية[٣٠].

وبعد قبول فرنسا وتونس المساعي الحميدة للو.م.أ وبريطانيا، شكلتا لجنة مكونة من السيد" روبير مورفي" Robert Murphy وكيل كاتب الدولة للخارجية الأمريكية والسيد "هارولد بيلي" Harold Beely مستشار بالخارجية البريطانية، من أجل القيام بمساعي التوفيق الرامية إلى تصفية العلاقات بين فرنسا وتونس[٣١]، وعلى إثر تشكيل هذه اللجنة حاولت الإدارة الفرنسية تحديد وحصر مهام أصحاب المساعي الحميدة في النقاط التالية:

- النظر إلى وضعية الجنود الفرنسيين داخل الأراضي التونسية، الذين منعوا من التجوال والتزود بالمؤن.
- مراقبة الحدود الجزائرية-التونسية، عن طريق لجنة مختلطة تونسية وفرنسية وتكون هذه اللجنة تحت قيادة شخص يعينه رئيس هيئة الأمم المتحدة.
- إقامة منطقة محرمة وراء خط موريس، تكون كخط دفاعي ثاني ملغم داخل التراب الجزائري تمنع فيها جميع الحركات.

- المساعي الحميدة تكون من أجل الإشراف على عملية استئناف المفاوضات الثنائية حول النزاع الفرنسي-التونسي[٣٢].

ومن خلال هذه النقاط؛ نجد أن الحكومة الفرنسية وأصحاب المساعي الحميدة، قد أهملوا ذكر القضية الجزائرية التي تعتبر لب النزاع بين الطرفين مع إهمالهم أيضا لمشكلة بنزرت، وفي هذا السياق صرح وزير خارجية بريطانيا في مجلس النواب الإنجليزي، قائلا: "...إن بريطانيا تعمل على إزالة التوتر والوصول إلى حل بين فرنسا وحكومة السيد بورقيبة، ولكن لا يمكن لبريطانيا العظمى بمناسبة هذا التوتر أن تتدخل في القضية الجزائرية التي هي قضية فرنسية محضة..."[٣٣]. أما الولايات المتحدة الأمريكية، فكانت تهدف من عدم التطرق إلى القضية الجزائرية، لمحاولة خنق وحصار واحتواء آثار وتداعيات الأزمة على المستوى الدولي وحتى لا تترك الفرصة لجبهة التحرير وقيادتها باستغلال الأزمة دوليًا[٣٤].

أما موقف الحكومة الفرنسية من المساعي الحميدة، فيمكن استنتاجه من خلال تصريح "فيلكس غايار" والذي صرح بما يلي: "...إن فرنسا لن تتنازل أبدا عن حقوقها في بنزرت، تلك الحقوق المبنية على معاهدات بين الدولتين الفرنسية والتونسية، كما أن الحكومة عازمة فيما يتعلق بالوساطة الإنجليزية-الأمريكية،...، على عدم قبولها إذا كان فيها أدنى تدخل في قضية الجزائر التي هي –قضية فرنسية-، كما أن فرنسا لا تقبل خروج جنودها من الأراضي التونسي..."[٣٥]. وفي نفس السياق، صرح وزير الشؤون الخارجية الفرنسي "كريستيان بينو" Kristian pineau، بأن: "...المساعي الحميدة لا يمكن لها أن تنطبق على المسألة الجزائرية، فهي ببساط تعني تقريب المعنيين بالأمر تونس وفرنسا وضمان مهمة الربط الهادفة إلى تهدئة الأزمة في انتظار ربط المحادثات مع تونس، وأن ما يهمه حاليا، هي وضعية الجيوش الفرنسية في تونس،...، ومراقبة الحدود،...، وهو يقبل في النهاية الجلاء العسكري بشرط الحفاظ على بنزرت،...، ويبقى الهدف الدائم عزل الجزائر وتحييد تونس التي يجب عليها الكف عن التدخل لفائدة الجزائريين واعتبارها شريكا في الأمر..."[٣٦].

وفي المقابل كان "الحبيب بورقيبة"، يريد انتهاز فرصة المساعي الحميدة، من أجل الوصول إلى عمق الخلاف التونسي-الفرنسي والذي يدور حول مسألة معالجة استقلال الجزائر وأيضًا مسألة الجلاء عن الأراضي تونس بما في ذلك قاعدة بنزرت باعتبار هذا الجلاء نتيجة منطقية للاستقلال وفي نفس الوقت الإبقاء على فكرة اللجوء إلى مجلس الأمن واردة في حالة تشبث فرنسا بموقفها[٣٧]. وفي ظل هذه الظروف بقى القائمان على المساعي الحميدة خمسين يوما، يتنقلان من عاصمة إلى أخرى من أجل ربط العلاقة بين الحكومتين وإيجاد حل وسط للمسائل العالقة بين الطرفين[٣٨] ومن خلال محاولتهما لربط العديد من المحادثات واللقاءات، وجد كل من "بيلي" و"مورفي"؛ أن مهمتهما محصورة بين تعنت وتمسك الطرفين المتنازعين، فالطرف الفرنسي تمسك بمسألة بقاء وحرية تنقل أفراد الجيش الفرنسي داخل الأراضي التونسية مع تصفية القواعد العسكرية لجيش التحرير الجزائري الموجودة بالأراضي التونسية وأيضًا إخضاع المناطق الحدودية تحت مراقبة لجنة تونسية-فرنسية، تراقب تنقلات الغرباء، أما الطرف التونسي فقد تمسك بضرورة جلاء القوات الفرنسية عن البلاد وأيضًا إدخال القضية الجزائرية في المشاورات من أجل إيجاد حل سلمي لها.

وبالرجوع إلى الموقف الفرنسي؛ فنجد أن الحكومة الفرنسية بدأت تتخوف من التدخل الأمريكي المتزايد في منطقة المغرب العربي، إذ حاول "غايار" أن يبقي أمريكا على الحياد ويحتفظ بمفاتيح الموقف في منطقة المغرب العربي في أيدي الاستعمار الفرنسي، من خلال تقديمه مشروع تحت اسم مجموعة البحر الأبيض المتوسط الدفاعية أمام البرلمان الفرنسي في يوم ٧ مارس ١٩٥٨م[٣٩]، وأثناء انعقاد المجلس الوطني، ألقى "فيلكس غايار "خطابا عقب فيه على المساعي الأمريكية-البريطانية؛ جاء فيه على الأخص ما يلي:"... إن الحل الوحيد للمشكل الذي يواجهنا هو تحقيق مجموعة فرنسا-المغرب، لقد آن الأوان لتحقيق تعاون اقتصادي من اجل استغلال ثروات الصحراء، لقد آن الأوان لأن ننظم مع بلدان البحر الأبيض المتوسط محورا للدفاع المشترك، يمتد من الشمال إلى الجنوب وهذا المحور يعد تتمة طبيعية للحلف الأطلسي وفي هذه المجموعة تستعيد الجزائر الفرنسية مكانتها بعد أن تكون قد تمتعت بحريتها الإدارية التي يضمنها القانون الإطاري[٤٠]..."[٤١].

ويمكن تلخيص مشروع "غايار" في نقطتين أساسيتين هما:

-إبرام اتفاق للتعاون الاقتصادي بين الأقطار الثلاثة المتاخمة للصحراء وهي: ليبيا، تونس، المغرب الأقصى من جهة وبين فرنسا من جهة أخرى.

-إبرام حلف دفاعي خاص بالحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط يشمل كل من: إيطاليا، إسبانيا إلى جانب فرنسا ودول شمال إفريقيا وتقحم فيه الجزائر رغما عنها حتى تسكت كل الأصوات التي تؤيد الثورة خاصة في تونس وليبيا ومراكش[٤٢].

أما الموقف التونسي؛ فنستشفه من خلال تصريح "الحبيب بورقيبة"، عند استضافته لكل من "هارولد بيلي" و"روبير مورفي"، حيث قال: "...إن مهمتكما ستفشل حتما إذا لم تتطرق بعمق لجوهر القضية وهي مسألة الجزائر..."[٤٣]، هذا فيما يخص القضية الجزائرية أما فيما يخص قبول لجنة المراقبين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الحدود التونسية-الجزائرية[٤٤] يكون شريطة أن تكلف هذه اللجنة بإجراء انتخابات في الجزائر وهذا الإجراء غير مقبول من قبل السلطات الفرنسية باعتباره يمس بسيادة البلاد[٤٥]. وبهذا اعتبرت الحكومة التونسية الجهود الأمريكية-البريطانية، لتسوية النزاع الدائر في المنطقة غير ناجعة إلا بعد جلاء القوات الفرنسية عن تونس وتدخل هيئة الأمم المتحدة لصالح حل القضية الجزائرية وبفعل هذه المستجدات رفض الرئيس التونسي، ما جاء به "بيلي" و"مورفي" والذي يقوم على وجود لجنة للمراقبة موجودة في الجزائر بإمكانها أن تتوجه إلى تونس في حالة وجود أي طارئ وذلك لأنه لا يريد أن يضع نفسه في أي موقف يجعله واقفا إلى جانب فرنسا ضد جبهة التحرير الوطني[٤٦].

أما موقف الطرف الفرنسي، فكان الأكثر تصلبا بسبب رفض الجمعية الوطنية، لمشروع حكومة "غايار" حيث ظهرت معارضة عنيفة بين أوساط أعضاءها أدت في الأخير ظهور أزمة سياسية وفي هذا المجال صرح "منديس فرانس" في ١٣ مارس ١٩٥٨م قائلا: "...إن هذا المشروع قد أثار جزعة إذ أنه ينعي فرنسا من مراكز السيطرة في شمال إفريقيا..." كما أعلن السكرتير العام للحزب الاشتراكي الجمهوري "روجر فريس"، معلقا على المشروع، قائلاً: "...إنه يؤدي مباشرة إلى تدويل المشكلة الجزائرية..."[٤٧].

ولا شك أن إثارة هذا الموضوع الدفاعي في هذا الظرف بالذات، كان يعني أن فرنسا إذا كانت تقبل بالهيمنة الأمريكية في نطاق الحلف الأطلسي؛ فإنها غير مستعدة لأن تمتد هذه الهيمنة بشكل مباشر على أقطار المغرب العربي، ومن هنا جاء الرفض الفرنسي لتبعات المساعي الحميدة في الأزمة الفرنسية-التونسية، وأمام تصلب الطرفين دخلت الوساطة الأمريكية-البريطانية في مرحلة خطيرة جدّا خصوصا بعد إيقاف المحادثات بين المسؤولين الفرنسيين ومورفي وبيلي؛ فنلاحظ أن موقف الحكومة التونسية قد تصلب منذ وصول الوسيطين إلى تونس فهي تطالب بان تعترف فرنسا بالسيادة التونسية على قاعدة بنزرت وتطالب بالجلاء التام قبل دراسة مسألة مراقبة الحدود وفرض الحياد على الحدود التونسية-الجزائرية وهذه الحالة تؤدي لا محالة إلى التناقض، ففرنسا تطلب تأسيس لجان حيادية في المطارات قبل الجلاء عنها[٤٨].

ورغم ظهور علامات فشل المساعي؛ إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تيأس بسبب حرصها الشديد على تطويق آثار وانعكاسات مجزرة ساقية سيدي يوسف ومحاولة أيضا استغلالها في إيجاد فتحة لتسريب نفوذها[٤٩] إلى داخل منطقة المغرب العربي ولتجسيد ذلك عملت على ما يلي:

- ترويج أخبار عن طريق الصحف، خلاصتها أن أحد رجلي المساعي الحميدة وهو الأمريكي "روبير مورفي" والذي يعتبر صديقا لفرنسا، كان قد اتصل بمحمد الخامس أثناء زيارة الرئيس الأمريكي "روزفلت" للمغرب في خضم الحرب العالمية الثانية من أجل ترسيخ فكرة أن أمريكا تتفهم مطالب الحركات الوطنية في المغرب العربي وأن هذا التفهم لم يكن وليد الصدفة والظروف التي حفت بحادثة الساقية وبهذا تكون أمريكا قد قدمت بديلا أمريكيا عن الاستعمار الفرنسي في المنطقة.
- تدخل الرئيس الأمريكي "إيزنهاور" شخصيا في الموضوع، إذ أن واشنطن لم تكن لتسمح بفشل مساعيها، ليس فقط للانعكاسات السلبية التي ستترتب على مخططاتها ولكن أيضا لأن القضية كانت تتعلق بالحيلولة دون انجرار الحركات الوطنية المغاربية (تونس- المغرب) إلى صف الثورة الجزائرية[٥٠].

وفي هذا الإطار أرسل "إيزنهاور" رسالة إلى رئيس الحكومة الفرنسي "فيلكس غايار" في ١١ أفريل ١٩٥٨م[٥١]، أكد فيها على ضرورة العودة إلى السلم في إفريقيا الشمالية؛ لارتباط مصالح بلاده بالمنطقة وفي نفس السياق صرح السيد "دلاس" Dulles في بعض التجمعات الشعبية في كل من مدينتي سياتل Seattle وواشنطن Washington ؛ بما يلي :"...إن عام ١٩٥٨م، سيكون أخر عام للحرب في الجزائر وأن الولايات المتحدة الأمريكية، لن تغير نيتها في طرح القضية الجزائرية أمام منظمة الأمم المتحدة، حسب ما تمليه الاعتبارات القانونية..."[٥٢].

ونتيجة لهذه الضغوطات الأمريكية؛ استجاب "فيلكس غايار" إلى مطالب الرئيس الأمريكي وأبدى استعداده لاستئناف الاتصالات مع الحكومة التونسية في نطاق المساعي الحميدة، وبرضوخ "غايار" للضغط الأمريكي ازداد وضعه السياسي حرجا وتأزما؛ خصوصًا بعد أن اتهمه بعض النواب في المجلس الوطني الفرنسي، بالضعف أمام المناورات الأمريكية-البريطانية، وفي نفس الوقت ظهر تيار استعماري متطرف تزعمته قيادة الأركان العسكرية بالجزائر، ما فتئ أن سارع في اتهام الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تدعم حركات التحرر في إفريقيا من أجل أن تأخذ مكانة الاستعمار الأوروبي وقد دعم في ذلك موقف بالعودة إلى قضية الفيتنام بهدف مقاومة النفوذ الأمريكي[٥٣]ونتيجة لهذه المواقف، بدأت فرنسا تعيش وضع سياسي داخلي متأزم؛ أدى بالبرلمان في الأخير إلى اتخاذ قرار إسقاط حكومة "فيلكس غايار" في يوم ١٥ أفريل ١٩٥٨م وهو الشيء الذي أدى إلى إفشال المساعي الحميدة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بين فرنسا وتونس[٥٤].

والواضح أن أزمة إقالة الحكومة الفرنسية؛ لم تكن مجرد أزمة وزارية كما كان الشأن سابقا عند سقوط حكومات الجمهورية الرابعة، فوجود حرب الجزائر وتواصلها بعنف وفشل الجيش الفرنسي في القضاء عليها وتزايد بوادر تدويل القضية الجزائرية عالميا، ضاعف من تعميق الأزمة الداخلية الفرنسية حتى أصبحت أزمة نظام، وفعلا لم تلبث الجمهورية الرابعة أن سقطت؛ إذ لم تعمر حكومة "فليملان" التي خلفت حكومة "غايار"، إلا أياما معدودات، لتحل محلها جمهورية خامسة قامت بين مخاوف حرب أهلية في فرنسا وتهديدات الجيش الفرنسي المحارب بالتدخل العنيف والاستيلاء على الحكم بصورة أو بأخرى.

والملاحظ أن هذه الظروف، كانت من وراء اعتلاء الجنرال "شارل ديغول" سدة الحكم كمنقذ لفرنسا في أوائل شهر جوان ١٩٥٨م على إثر الانقلاب العسكري الذي قام به بعض الجنرالات في ١٣ ماي ١٩٥٨م، ونظرا لسمعته بين الدول فقد حاول بسياسته تقزيم الثورة والتقليل من الضغط الدولي المسلط على فرنسا بسبب القضية الجزائرية، فهذه المستجدات دفعت بالحكومة الأمريكية إلى دعم المبادرات الرامية إلى حل القضية الجزائرية إقليميا، معتمدة في ذلك على تصريحات ديغول نفسها؛ القائلة بإقامة حكم ذاتي في الجزائر وحق تقرير المصير.

خَاتمَةٌ

في نهاية البحث يمكن القول:

- أن قصف الطيران الفرنسي لساقية سيدي يوسف لم يكن مجرد حادثة، بل كان مجزرة مدبرة راح ضحيتها العشرات من النساء والأطفال والشيوخ العزل.
- إن الصدى الإعلامي لهذه المجزرة، كان كبيرًا جدًا، حيث ساهم في التعريف بالقضية الجزائرية لدى العديد من دول العالم، التي سارعت إلى استنكار هذه الحادثة وإعلان تعاطفها مع القضية الجزائرية.
- لقد استفادت تونس من هذه المجزرة المرتكبة على أراضيها، فبفضل المجزرة أثارت الحكومة التونسية فكرة حرب الجلاء من أجل استكمال استقلالها وطرد الجيش الفرنسي المتبقي على الأراضي التونسية داخل القواعد العسكرية، كالمطالبة باسترجاع قاعدة بنزرت.
- لقد فتحت مجزرة ساقية سيدي يوسف الباب أمام، الولايات المتحدة الأمريكية لتجد لها موطئ قدم في منطقة الشمال الإفريقي، من خلال المشروع السياسي مع حليفتها بريطانيا والذي سمي "بالمساعي الحميدة" بهدف حل الخلاف الفرنسي-التونسي.
- لقد أثبتت هذه المجزرة، عقم وفشل السياسة الاستعمارية الهادفة للقضاء على الثورة التحريرية الجزائرية.

لقد أدت هذه المجزرة إلى تعبيد الطريق أمام الجنرال ديغول للوصول إلى الحكم في شهر ماي من سنة ١٩٥٨م.

الهَوامِشُ:

(١) معمر، العايب: **"حادثة ساقية سيدي يوسف فيفري ١٩٥٨م وبداية الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي"**، حولية المؤرخ، ع٣-٤، يصدرها اتحاد المؤرخين الجزائريين، الجزائر، ٢٠٠٥م، ص٤٧٥- ٤٧٦.

(٢) مركز التوثيق الوطني التونسي: إعلان كتابة الدولة للأخبار والإرشاد، الجمهورية التونسية، يوم:١٩/٠٢/١٩٥٨م، ص١.

(3) **Les développements de l'affaire de sakhiet-sidi-youssef, l'entrée de Bizerte interdite aux navires français, le monde**, 13-02-1958.

(٤) لمياء، بوقريوة: **العلاقات الجزائرية التونسية ١٩٠٤-١٩٦٢م**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران-الجزائر، السنة الجامعية، ٢٠٠٥-٢٠٠٦، ص ٢٤١-٢٤٢.

(٥) **"السيد المنجي سليم يقابل المستر دالس والمستر همارشولد"**، جريدة العمل، يوم: ١١ فيفري ١٩٥٨م، ص٤.

(٦) للمزيد من التفاصيل حول نص المذكرة التونسية المقدمة إلى هيئة الأمم المتحدة، ينظر: المنصف بن فرج: ملحمة النضال التونسي الجزائري من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف، تق: الهادي البكوش، مطبعة المغرب للنشر، الشرقية-تونس، ٢٠٠٦م، ص ٦٢-٦٣.

(٧) مركز التوثيق الوطني التونسي: إعلان كتابة الدولة للأخبار والإرشاد، الجمهورية التونسية، المصدر السابق، ص١.

(8) **"Paris recherche une formule de contrôle de frontière Algéro-tunisienne", la presse**, 28/02/1958.

(9) **M. Gaillard à MM. Bons offices, Non-ingérence signifie contrôle efficace de la frontière Algéro-Tunisienne", la presse**, 29/03/1958.

(10) **"Bourguiba neveux pas d'observateur de l'O.N.U. a la frontière Algérienne", paris journal**, 05/04/1958.

(١١) بشير، سحولي: **الثورة الجزائرية وعلاقاتها بالعالم العربي ١٩٤٥-١٩٦٨م -تونس نموذجًا-**، ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس-الجزائر، ٢٠٠٨-٢٠٠٩م، ص ١٩٠.

(١٢) حبيب حسن، اللولب: **التونسيون والثورة الجزائرية ١٩٠٤-١٩٦٢م**، دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر-الجزائر، ٢٠٠٦-٢٠٠٧م، ص ٢٧٤.

(١٣) **بلاغ من كتابة الدولة للشؤون الخارجية، كتابة الدولة للأخبار والإرشاد**، الجمهورية التونسية، ينظر: مركز التوثيق الوطني التونسي: قسم الحركة الوطنية، أحداث ساقية سيدي يوسف ١٩٥٨م، العلبة رقم:٠٢، الملف رقم:٠٣، ردود الفعل، تقرير كتابة الدولة للأخبار والإرشاد، الجمهورية التونسية، ١٧ فيفري ١٩٥٨م. ص٢.

(١٤) الهادي، البكوش: **الاعتداء الفرنسي على ساقية سيدي يوسف الوقائع والأحداث**، تر: أحمد العايد ومحمد بلحاج، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة-تونس، ٢٠٠٨م، ص ٥٣.

(١٥) **"مجلس الأمن سيجتمع يوم الثلاثاء المقبل لبحث العدوان الفرنسي على تونس"**، جريدة **الأيام**، ١٧/٠٢/١٩٥٨م.

(16) **"Le groupe AFRO Asiatique se réunit", La dé pèche**, 14/02/1958 , p01.

(١٧) **"تونس تشكو فرنسا إلى مجلس الأمن"**، جريدة **الشعب**، ١٧/٠٢/١٩٥٨م.

(١٨) **"مجلس الأمن الدولي ناقش الشكوى التونسية ضد فرنسا"**، جريدة **الأيام**، يوم:١٩/٠٢/١٩٥٨م.

(19) **"Le débat au conseil de sécurité sur le litige franco-tunisien, le petite matin"**, 19/02/1958, p8.

(٢٠) **"تونس وفرنسا تقبلان وساطة أمريكا وبريطانيا، نشاط دبلوماسي في العواصم الأربع قبل انعقاد مجلس الأمن"**، جريدة **الأهرام**، يوم: ١٨/٠٢/١٩٥٨م.

(21)**"Le débat au conseil de sécurité sur le litige franco-tunisien, L'opinion Américaine, le petite matin"**,19/02/1958,p8.

(٢٢) **"مجلس الأمن الدولي ناقش ..."**، جريدة **الأيام**، المصدر السابق.

(٢٣) **"تونس تسحب شكواها من مجلس الأمن إذا سحبت فرنسا قواتها من الأراضي التونسية"**، جريدة **الأهرام**، يوم: ١٩/٠٢/١٩٥٨م.

(٢٤) نعني بالمساعي الحميدة؛ ذلك العمل الودي من طرف محايد مع أطراف النزاع والذي يسعى إلى التقارب بين المتنازع وجرها إلى محاولة إقامة محادثات أو استئنافها إذا كانت متوقفة وهذا النوع من التدخل، يحترم سيادة الدولة ولا ينتج أي التزام على عاتق الأطراف، فهو اختياري بالنسبة للطرف الذي يسعى وكذلك حتى بالنسبة للأطراف المتنازعة التي لها كامل الحرية في قبول تلك المساعي الحميدة. ولقد أكدت اتفاقية لاهاي سنة ١٩٠٧م؛ على صفة الشرعية لهذا الإجراء، مؤكدة أن حق عرض المساعي الحميدة، لا يمكن إلا في كونه عمل ودي لا غير، لأن المساعي الحميدة؛ ليست وسيلة حل بل هي توطئة للمحادثات أو لأية وسيلة أخرى لحل النزاعات؛ للمزيد من التفاصيل حول كيفية تطبيق المساعي الحميدة وأسسها؛ ينظر: مختار، بسكاك: **حل النزاعات الدولية على ضوء القانون الدولي**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران-الجزائر، ٢٠١١-٢٠١٢م، ص ٧٥-٧٩.

(٢٥) عبد الكريم، بلخيري: **العلاقات الأمريكية الجزائرية ١٩٥٤-١٩٨٠م توازن بين المصلحة والمبدأ**، تر: سمير حشاني، دار الكرامة للطباعة والنشر والاتصال، الجزائر، ٢٠٠٧م، ص١٠٧.

(26) Lorin James, Anderson: **The 1958 good offices mission and its implications for French- American relations Under the Fourth Republic**, Master of Arts in History, Portland State University, presented November 30, 1970, p38.

(٢٧) معمر، العايب: **العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية ١٩٤٢-١٩٦٢م**، دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، ص١٩٣.

(٢٨) مريم، الصغير: "**القضية الجزائرية في المنظور السياسي الأمريكي"، حولية المؤرخ**، ع٥، مجلة دورية يصدرها اتحاد المؤرخين الجزائريين، الجزائر، ٢٠٠٥م، ص-ص ١٩٥-١٩٦.

(٢٩) الشاذلي، زقادة: **الحرب الباردة وانعكاساتها على الثورة التحريرية الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢م**، ماجستير تخصص علوم سياسية فرع العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة –الجزائر، ٢٠١١-٢٠١٢م، ص ٧٩.

(٣٠) مسعود، الجزائري: **مشاريع ديغول في الجزائر**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة-مصر، (د-ت)، ص٢٧.

(31) "**La position Française Après L'acceptation des Bons offices Anglo-U.S**", **le petit matin**, 19/02/1958, p2.

(32) Lorin James ,Anderson : op.cit, p-p 43-44.

(٣٣) مركز التوثيق الوطني التونسي: قسم الحركة الوطنية، أحداث ساقية سيدي يوسف ١٩٥٨م، العلبة رقم:٠٢، الملف رقم:٠٢، المواقف الدبلوماسية والصحافية، **الوساطة لا تمس المشكل الجزائري ولا قاعدة بنزرت**، نشرة الإذاعة، تونس، ص٢.

(٣٤) معمر، العايب: **العلاقات الفرنسية الأمريكية...**، المرجع السابق، ص١٩٤.

(٣٥) مركز التوثيق الوطني التونسي: **الوساطة لا تمس...**، المصدر السابق، ص٢.

(٣٦) الهادي، البكوش: المرجع السابق، ص ٥٤.

(37) "**Tunis: recors possible aux nations unies, mais Bourguiba lance un appel an calme**", **l'aurore**,10/02/1958.

(٣٨) الهادي، البكوش: المرجع السابق، ص٥٥.

(٣٩) مسعود، الجزائري: **المرجع السابق**، ص ٣٥.

(٤٠) القانون الإطاري: هو قانون وضعته حكومة "بورجيس مونري"، التي خلفت حكومة "غي مولي" عام ١٩٥٧م والخطوط الأساسية لهذا القانون مستمدة من مشروع يحمل نفس الاسم، كان وضعه "غاستون ديفي "عام ١٩٥٦م بوصفه وزيرا لأقطار ما وراء البحار، لكي يطبق على البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء حتى لا تصاب بعدوى حرب الجزائر.

(٤١) إبراهيم محمد، الميلي: "**النضال المشترك في الحقل الجماعي المغاربي**"، **مجلة الذاكرة الوطنية**، مجلة نصف سنوية تعنى بتاريخ حركات التحرير الوطني، عدد خاص، تصدرها المندوبية السامية بالتعاون مع المجلس الوطني المؤقت لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مطبعة الصومعة، الرباط-المغرب، ٢٠٠٢م، ص-ص ٣٣٤-٣٣٥.

(٤٢) معمر، العايب: "**حادثة ساقية سيدي يوسف...**"، المرجع السابق، ص ٤٧٣.

(٤٣) معمر، العايب: **العلاقات الفرنسية الأمريكية...**، المرجع السابق، ص١٩٤.

(٤٤) مركز التوثيق الوطني التونسي: قسم الحركة الوطنية، أحداث ساقية سيدي يوسف ١٩٥٨م، العلبة رقم:٠٢، الملف رقم:٠٢، المواقف الدبلوماسية والصحافية، **التقارب في وجهات النظر التونسية الفرنسية حول النزاع القائم بين الحكومتين**، محطة باريس، ص١.

(٤٥) لمياء، بوقريوة: **العلاقات الجزائرية التونسية...**، المرجع السابق، ص٢٤٦.

(٤٦) مركز التوثيق الوطني التونسي: أحداث ساقية سيدي يوسف ١٩٥٨م، العلبة رقم:٠٢، الملف رقم:٠٢، المواقف الدبلوماسية والصحافية، **المساعي الحميدة**، أنباء الرباط، قسم الحركة الوطنية، ص١-٢.

(٤٧) مسعود، الجزائري: المرجع السابق، ص٣٥.

(48) "Bourguiba ne veut pas d'observateurs de L'O.N.U a la frontière Algérienne", Paris journal, 05/04/1958.

(49) "**Pas de contre-propositions Tunisiennes sur le contrôle de la frontière, Tunis : il dépend des U.S.A et de l'Angleterre que les Bons offices continuent ou échouent", la presse**, 06/04/1958.

(٥٠) إبراهيم محمد، الميلي: **المرجع السابق**، ص-ص٢٣٥-٢٣٦.

(51) Lorin James ,Anderson : op.cit, p53.

(52) **Hartmut**, **Elsenhans** :La guerre d'Algérie 1954-1962. La transition d'une France à une autre, le passage de la IVème à la Vème République, **Editeur publisud , paris, 1999, p 144.**

(٥٣) إبراهيم محمد، الميلي: **المرجع السابق**، ص ٣٣٦.

(٥٤) لمياء، بوقريوة: **العلاقات الجزائرية التونسية...، المرجع السابق**، ص-ص ٢٤٦-٢٤٧.